جامعة وهران 2 محمد بن احمد

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، العلوم التجارية و العلوم المحاسبية والمصرفية

السنة الأولى جذع مشترك

مقياس : مدخل إلى الاقتصاد

المحاضرة الأولى : مفهوم علم الاقتصاد

كلمة " **اقتصاد** " كلمة قديمة يرى البعض أنها تعود إلى في الأصل إلى الكلمة اليونانية " **إيكوس** " تعني المنزل و "**نوموس** " وتعني الحكم أو القانون فكلمة الاقتصاد تعني علم مبادئ تسيير المنزل .وفي اللغة الاقتصاد من القصد بمعنى التوسط والاعتدال .

وقد ظهرت الكتابات الاقتصادية في بدايتها مختلطة بالسياسة حيث تخلل البحث الاقتصادي إلى جانب مبادئ نمو الثروة المبادئ المتطلبة للحكم الصالح ودعم قوة السلطة لذا كان يستخدم مصطلح الاقتصاد السياسي .

وفي عام 1776 ،قدم" آدم سميث" كتابه الشهير (ثروة الأمم) الذي خصصه إلى كيفية تنمية وإدارة ثروة الدولة، وبذلك سمي بواضع علم الاقتصاد الحديث، لأنه منذ ذلك التاريخ أصبحت الكتابات الاقتصادية تتسم بسمتين أساسيتين تميزان العلم وهى انفصالها عن بقية الأفكار والنظريات من العلوم ذات الصلة ، وكذلك تناولها بشكل موضوعي وعلمي ، وبذلك نشأ علم الاقتصاد كعلم مستقل .

ولم يظهر مصطلح (علم الاقتصاد) إلا مع نشأة التحليل المجرد في النصف الثاني من القرن 19 حين أصدر " ألفريد مارشال " مؤلفه بعنوان (مبادئ علم الاقتصاد) سنة 1890 ليشيع فيما بعد هذا الاصطلاح .

وقد اختلف الاقتصاديون بشأن تعريف علم الاقتصاد تعريفا اصطلاحيا شاملا وجامع لكل الموضوعات التي يعالجها مما نشأ عنه تعدد واختلاف التعريفات له وهذا مرده إلى : - اختلاف المقاصد والأهداف من مفكر لآخر -

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

اختلاف العوامل المؤثرة في هؤلاء المفكرين كالبيئة والثقافة والدين وغيرها مما يجعل زوايا النظر والفهم تتعدد – عامل تطور الزمن مما يعرض هذه المفاهيم إلى تطور تاريخي فيها .

ومن بين التعريفات المختلفة لعلم الاقتصاد ما يلي :

تعريف "آدم سميت": إن علم الاقتصاد هو علم الثروة، أو هو العلم الذي يختص بدراسة وسائل اغتناء الأمم، مع التركيز بصفة خاصة على الأسباب المادية للرفاهية، كالإنتاج الصناعي أو الزراعي ..الخ.

ويؤخذ على هذا التعريف أنه تعريف غير جامع؛ ذلك أن تركيزه على الأسباب المادية للرفاهية يخرج عديداً من الأنشطة الإنسانية من نطاق علم الاقتصاد كخدمات التعليم والصحة .

تعريف "مارشال": هو ذلك العلم الذي يتعلق بدراسة تصرفات الفرد في نطاق أعمال حياته اليومية، الذي يتصل بكيفية حصوله على الدخل وكيفية استخدامه لهذا الدخل .

يؤخذ على هذا التعريف أنه ركّز على جانب واحد في هذا الإنسان، وهو كيفية حصوله على الدخل، وكيفية استخدامه له.

تعريف "رو بين": هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان إزاء حاجاته المتعددة ووسائله المحدودة ذات الاستعمالات المتنوعة .يؤخذ على هذا التعريف أنه يفتقد إلى بيان الأحكام والسياسات، والإجراءات الواجبة الإتباع إزاء هذه الظواهر الاقتصادية .

فلو ضممنا التعريفات السابقة بعضها إلى بعض يمكن من خلالها أن نقول بأن علم الاقتصاد هو: علم اجتماعي، موضوعه الإنسان ذو الإرادة، ويهدف إلى دراسة العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة؛ بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات عن طريق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة، مع العمل على إنمائها بأقصى طاقة ممكنة .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

كما يمكن تعريف الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، كما يبحث في الطريقة التي يوزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة و غير المشتركين بصورة غير مباشرة في ظل الإطار الحضاري نفسه .

وخلاصة لما سبق، وبشكل بسيط يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه دراسة كيفية تخصيص أو توجيه الموارد النادرة، لإنتاج سلع وخدمات مختلفة لتحقيق أقصى إشباع لرغبات المجتمع المتعددة فهو"علم تسيير الموارد النادرة" لأنَه يشرح ويحلل الطرق التي يوجه بها الفرد أو المجتمع وسائل محدودة لإشباع حاجات متعددة ولا نهائية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

جامعة وهران 2 محمد بن احمد
كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، العلوم التجارية و العلوم المحاسبية والمصرفية
السنة الأولى جذع مشترك
مقياس : مدخل إلى الاقتصاد
المحاضرة الثانية : المشكلة الاقتصادية

هناك حقيقتان اقتصاديتان تصدق على كل المجتمعات البشرية وأدى اجتماعهما إلى نشأة المشكلة الاقتصادية التي أدت بدورها إلى نشأة علم الاقتصاد الذي يدرس هذه المشكلة وما يتفرع عنها وهذين الحقيقتين:

1- تعدد الحاجات الإنسانية وتزايدها:

إن حاجات الإنسان متعددة، تكررن تجدد، تتزايد باستمرار مثل الحاجة للمأكل، المشرب، المسكن، العلاج،....الخ
وإن إشباع هذه الحاجات يتطلب إنتاج سلع وخدمات.

2- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:

تنقسم الموارد إلى:

أ- **الموارد الحرة**: وهي متوفرة في الطبيعة بكثرة وتكفي لإشباع جميع الحاجات الإنسانية ولا ندفع ثمن مقابل الحصول عليها. مثل: الشمس والهواء.

ب-الموارد الاقتصادية: وهي محدودة وغير كافية لإشباع كل الحاجات الإنسانية أي أنها تتميز بالمحدودية والندرة النسبية ومعيار الندرة هو وجود ثمن مقابل الحصول عليها وهي عبارة عن:

- **موارد طبيعية** مثل: الأراضي ما فوقها وما تحتها.
- **موارد بشرية** مثل: العمال وأصحاب المشروعات.
- **موارد رأسمالية** وهي الآلات والمعدات اللازمة لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات.

وفي ظل المشكلة الاقتصادية لابد لكل مجتمع أن يقرر أمرين:

1- اختيار الحاجات التي سيتم إشباعها.
2- الاستغلال الأمثل للموارد والاختيار بين الاستخدامات البديلة لها بحيث يمكن استخدامها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات لإشباع أكبر قدر ممكن من الحاجات الإنسانية.

و يتبين من ذلك أن المشكلة الاقتصادية ما هي إلا مشكلة اختيار, و يتصل بهذه العملية 3 تساؤلات أساسية تواجه كل المجتمعات:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أركان المشكلة الاقتصادية:

س1: ماذا ننتج؟
أي ماذا ينتج المجتمع من السلع و الخدمات بواسطة الموارد المتاحة لديه.

س2: كيف ننتج؟
أي تحديد طريقة الإنتاج حيث أن طرق الإنتاج متعددة و يجب اختيار الطريقة التي تحقق أقل تكلفة.

س3: لمن ننتج؟
أي من الذي سيستفيد من هذا الإنتاج و كيفية توزيعه على أفراد المجتمع.

و تختلف الإجابات على هذه الأسئلة باختلاف المجتمعات وفقا للأنظمة الاقتصادية الموجودة فيها.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

جامعة وهران 2 محمد بن احمد

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، العلوم التجارية و العلوم المحاسبية والمصرفية

السنة الأولى جذع مشترك

مقياس : مدخل إلى الاقتصاد

المحاضرة الثالثة: الحاجات الاقتصادية

يراد بالحاجة في معناها اللغوي الحرمان من شيء ضروري ،أما الحاجة الاقتصادية فهي كل رغبة تساور النفس من السلع والخدمات التي تساهم الموارد الاقتصادية في إنتاجها بحيث يولد عدم إشباع هاته الحاجات الإحساس بالألم والحرمان مما يدفع الإنسان إلى النشاط الاقتصادي أي إحداث عملية الإنتاج لهذه السلع والخدمات بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة أي عن طريق عملية الشراء بواسطة الثمن وهو ما يعبر عنه بالطلب.

1- **خصائصها :** تتميز الحاجات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن حصرها فيما يلي :

أ)- الحاجة لا نهائية : فرغبات الإنسان وحاجاته متعددة في مجموعها كما ونوعا وتتزايد باستمرار فكلما قام الفرد بإشباع حاجة معينة تظهر له حاجة أخرى جديدة يسعى لإشباعها .فحاجات الإنسان متعددة بحسب درجة أثرها وأهميتها حيث منها ما هو ضروري لحياته كالطعام والشراب ومنها ما هو ضروري ليسير حياته وراحته كالحاجة للتعلم والمواصلات ووسائل الترفيه بل إنها تتعدد بحسب طبيعة البيئة فحاجات مجتمعات المناطق الباردة تختلف عن حاجات المناطق الحارة بل تتعدد حتى حسب المراحل العمرية للإنسان فحاجات مرحلة الطفولة تختلف عن بقية حاجات المراحل العمرية الأخرى وهكذا . بل إن الحاجات تزداد وتتعدد باختلاف العصر فما هو كمالي في عصر قد يصبح من الحاجات الضرورية في عصر آخر حيث مع التطور تتولد لدى الإنسان رغبات جديدة لم تكن سابقا كالحاجة حاليا إلى السيارة ومختلف الآلات الكهربائية والحاجة لاقتناء الهاتف النقال ....وهكذا فالإنسان في سعي مستمر نحو هدف متحرك يبعد عنه باستمرار وذلك لأن هذا

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الهدف مرتبط بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتي هي بطبيعتها متحركة وغير ثابتة .

وخاصية تزايد وتعدد الحاجة الإنسانية تعد من أهم دوافع التقدم والرقي الاجتماعي فلولاها لبقي إنسان القرن الواحد والعشرين يعيش في نفس مستوى معيشة إنسان العصور السابقة قانعا بما لديه مادام محققا لإشباع حاجاته إلى المأكل والمشرب والملبس .

ويمكن إرجاع تعدد الحاجات وتزايدها مع الزمن لعدة عوامل من أهمها :

- الزيادة السكانية السريعة التي تؤدي مع افتراض ثبات أنواع الحاجات على حالها إلى زيادة كمية الحاجات المطلوب إشباعها.

- التقدم التكنولوجي الهائل التي تعرفه البشرية خاصة منذ مطلع القرن العشرين حيث أن زيادة معدلات التقدم التكنولوجي وسرعته أدت إلى ظهور حاجات جديدة لم تكن معروفة بل قد أدت إلى جعل الكثير من الحاجات التي كانت في وقت سابق تعتبر كمالية أصبحت ضرورية.

- عامل الدعاية والإعلان والإشهار والتي أدت إلى خلق حاجات جديدة وذلك عن طريق أثرها في تنمية عامل الذوق لدى الإنسان وهذا بغض النظر عن اتفاق الحاجة مع القيم الاجتماعية ومصلحة المجتمع وعدمه.

- قابلية الحاجة الإنسانية للتكرار مع مرور الزمن مما يعني دورية الحاجة .فالحاجة الواحدة إذا ما تم إشباعها في وقت معين فإنها تعود وتفرض نفسها دوريا بعد فترة قصيرة أو طويلة من الزمن.

- أثر المحاكاة والتقليد وذلك من خلال قيام الأفراد بتقليد أنماط استهلاك قائمة لدى أفراد جماعات أو دول أخرى ومرد هذا تطور وسائل الإعلام بأنواعها.

ب)-قابلية الحاجة للإشباع : أي أن هناك قدرا محددا من الموارد والأموال يكفي لإشباعها ،ويقل حدة الشعور بالحاجة كلما تلقت قدرا من الإشباع ،فكلما زادت نسبة الإشباع تناقص الشعور بالحرمان والألم كالشعور بالجوع أو العطش

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

فكلاهما يعطي الشعور بالحرمان والألم ومن ثم فإن تناول كميات متتالية من الطعام أو الشراب يؤدي إلى زوال الشعور بالجوع أو العطش تدريجيا -وهذا ما يعبر عنه في علم الاقتصاد بقانون تناقص المنفعة الحدية-مما يجعل الحاجة قابلة للانقسام والتجزؤ فقد يقوم الفرد بإشباع قدر من الحاجة ويظل قدرا آخر دون إشباع وهذا كون الإنسان محدود القدرة في دائرة الإشباع أي يمكن للإنسان حسب إمكانياته أن يشبع حاجته إشباعا جزئيا فمثلا حاجة الإنسان للمأوى تخف حدتها قليلا لو وجد منزلا صغيرا وإن لم يشبع كل حاجته في اقتناء منزل كبير .

ج)- **قابلية الحاجة للإحلال :** أي إمكانية أن تحل حاجة محل حاجة أخرى سواء كان إحلالا كاملا أو ناقصا حسب تقديرات المستهلك ومستوى الإشباع. وتتوقف قابلية الإحلال على مقدار التقارب بين الحاجات في تحقيق الإشباع كإحلال حاجة الإنسان إلى شرب القهوة بشرب الشاي أو كإحلال العمل بالآلات محل العمل اليدوي أو العكس . ولظاهرة الإحلال أهمية بالغة في حل المشكلة الاقتصادية على اعتبار أن هذا البديل للمستهلك فرصة التحول من سلعة إلى أخرى وهذا من شأنه أن يؤثر أيضا على المنتج عند تحديد الثمن لأن هذا التحول يؤثر على إيراده .

د)- **الحاجة ظاهرة اجتماعية :** فالحاجة تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر بحسب ما يحكمه من دين وعادات وتقاليد ومستوى تقدم حضاري ،فالحاجة إلى الأكل مثلا هي حاجة طبيعية لكل إنسان لكن طبيعة ونوع الأطعمة تختلف حسب الأوضاع الاجتماعية . وهكذا فإن بخاصية تعدد الحاجات وتزايدها واستمرارها نعد السبب في وجود المشكلة الاقتصادية وفي جميع المجتمعات البشرية على اختلاف نظمها الاقتصادية .وعموما فالحاجات الإنسانية على نحو ما تقدم هي المحرك الأساسي لكل نشاط اقتصادي ،فالتفسير النهائي لهذا النشاط هو إشباع الحاجات الإنسانية.

2- <u>أنواع الحاجات الإنسانية :</u> تنقسم الحاجات الإنسانية التي يشعر بها الإنسان ويرغب في إشباعها وتتنوع إلى الأنواع التالية:

- **الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية :** الحاجات الضرورية هي الحاجات الأساسية التي تتوقف حياة الإنسان على إشباعها كالمأكل والملبس والمسكن

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

والعلاج .....بينما الحاجات الكمالية فهي الحاجات التي تحسن حياة الإنسان ويساهم إشباعها في إثراء حياة الفرد وتمتعه بها وتضفي عليها طابع الرفاهية فهي حاجات لا يتوقف على إشباعها حياة الإنسان كوسائل الترفيه المتنوعة والفنون والملابس الفاخرة ..... غير أن هذا التقسيم يعد تقسيما نسبيا لأن أهمية الحاجة وضرورتها محكومة بالتغير والتفاوت بين الأشخاص أنفسهم ومن زمان إلى ومن مكان لآخر فما هو كمالي في زمن ما أو مكان ما قد يصبح أو يعد ضروريا في زمن آخر أو مكان آخر.

لكن رغم هذه النسبية في التقسيم فإن لهذه التفرقة أهمية يراعيها علم الاقتصاد من ناحية ترتيبه لأولوية الإشباع للحاجات وكذلك من ناحية صياغة الكثير من القواعد والقوانين الاقتصادية على أساس ترتيب أولوية الإشباع كالقوانين المتعلقة بالأسعار وفرض الضرائب .

- **الحاجات الفردية والحاجات الجماعية :** الحاجات الفردية هي التي ترتبط بشخصية الفرد و يستطيع تلبيتها وإشباعها بمفرده كالحاجة إلى المأكل والملبس والمسكن .....أما الحاجات الجماعية فهي التي ترتبط بوجود الجماعة ولا يمكن إشباعها إلا بصورة جماعية مثل الحاجة إلى الأمن و العدالة و الدفاع و التعليم وكذلك الحاجات الأخرى التي تباشرها الدولة عادة بأجهزة تمثل الصالح العام.وعليه فمعيار فردية الحاجة أو جماعيتها هو تنظيم الدولة لعملية الإشباع أو عدم تدخلها في تنظيمه .وتظهر أهمية هذه التفرقة في وجوب تدخل الدولة في عملية الإشباع أم لا لأنه بناء عليه يتم تحديد الأنشطة الاقتصادية التي تتولاها الدولة (النشاط العام) وتلك التي يترك أمرها لنشاط الأفراد(النشاط الخاص)

الحاجات المادية والحاجات المعنوية : الحاجات المادية هي التي تستوجب موارد ووسائل مادية ملموسة لإشباعها فالشعور بالجوع يحتاج إلى طعام لسد هذه الحاجة والحاجة إلى الإيواء تستلزم وجود مسكن ..... أما الحاجات المعنوية فهي الحاجات التي لا تعتمد في إشباعها على وسائل مادية بل على تقديم

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

خدمة فالتعليم والعلاج مثلا حاجات تشبع لا عن طريق أشياء ملموسة وإنما عن طريق تلقي معارف عبر خدمة ألأستاذ أو المعلم أو تشخيص طبي من خلال خدمة الطبيب .وعلم الاقتصاد يهتم بكلا الحاجتين معا وهذا بتحقيق الوسائل المحققة لإشباعهما وهذا لأن إشباع الحاجات المعنوية أي الخدمات قد يستدعي في الكثير من الأحيان استخدام وسائل مادية كاستخدام الهاتف لإشباع حاجة الاتصال بالأهل.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

جامعة وهران 2 محمد بن احمد

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، العلوم التجارية و العلوم المحاسبية والمصرفية

السنة الأولى جذع مشترك

مقياس : مدخل إلى الاقتصاد

المحاضرة الرابعة : النشاط الاقتصادي

1- **مفهوم النشاط:** النشاط الاقتصادي يعبر عن مجموعة من الأفعال و الأعمال المنسقة لها أهداف معينة و تجري في إطار اجتماعي معين مثلا،: نشاط فني– نشاط رياضي- نشاط سياسي...

- **مفهوم النشاط الاقتصادي:** يعبر عن مجموعة من الأفعال و المبادرات التي يأخذها الفرد أو المجتمع في الميدان الاقتصادي أي فيما يخص: الإنتاج- المبادلة- التوزيع و الاستهلاك.
- يمكن ترتيب النشاط الاقتصادي في إطار فروع و قطاعات اقتصادية (زراعية- صناعية- خدماتية- تجارية...).
- **تعريف القطاع الاقتصادي:** يتكون القطاع الاقتصادي من مجموعة من الفروع الاقتصادية التي لها نفس النشاط الرئيسي.
- **تعريف الفرع الاقتصادي:** يتكون الفرع الاقتصادي من مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي لها علاقة تكاملية فيما بينها.
- **تعريف الوحدة الاقتصادية:** الوحدة الاقتصادية هي المؤسسة الاقتصادية تقوم بنشاط اقتصادي معين: إنتاج- تقديم خدمة- تجارة...

- **القطاعات الاقتصادية الرئيسية:**

القطاع 1: (secteur primaire) يضم الزراعة - الصيد و الغابات.

القطاع 2: (secteur secondaire) يضم الصناعة - البناء و الأشغال العمومية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

القطاع 3: (secteur tertiaire) يضم النقل- التجارة - الخدمات و الإدارات العمومية.

2- المفاهيم الأساسية العامة التي تعبر على الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي:

الإنتاج – المبادلة – التوزيع – الاستهلاك.

- **1.2الإنتاج:** عملية اقتصادية هدفها تحويل المعطيات الطبيعية أي المواد الأولية أو مواضيع العمل بواسطة وسائل عمل من أجل خلق قيم استعماليه valeurs d'usages ، تلبي الحاجيات الفردية و الجماعية للمجتمع.
- من أهم عناصر الإنتاج: العمل – رأس المال – الأرض – "التنظيم".
- **العمل:** يعتبر العمل العنصر الأساسي و الرئيسي لكل نشاط اقتصادي و هو عبارة عن القوى الفكرية، الجسدية و العصبية التي يبذلها الشخص خلال قيامه بنشاط اقتصادي.
- **رأس المال:** هي تلك الأشياء المكتشفة (التي اكتشفها الإنسان) من أجل القيام بعملية الإنتاج و استعمل الإنسان وسائل عديدة طورها بفضل عمله الفكري و الثقافي و الفني وتعبر هذه الوسائل عن المستوى التقني و التكنولوجي للمجتمع.
- توجد وسائل إنتاج بالمعنى الضيق و أخرى بالمعنى الواسع.
- **بالمعنى الضيق:** هي مجموع الأشياء التي يضعها العامل بينه و بين موضوع العمل مثلا آلة خياطة أو منشار...
- **بالمعنى الواسع:** هي كل الشروط المادية التي لا تستعمل مباشرة في عملية التحويل و لكن تعتبر من العوامل الضرورية لكي تتم هذه العملية مثلا: الطرقات – السدود – المباني...
- **الأرض:** تحتوي الأرض على المواد الخاضعة للتحويل أي كل المواد الخام و المواد الأولية: الغاز – البترول – الحديد. العلاقة الموجودة بين هذه العناصر أن الإنسان بفضل عمله الاجتماعي و أثناء عملية النشاط إلا قتصادى يستعمل وسائل عمل من أجل تحويل مواضيع العمل و المواد الأولية، ليتحصل على سلع تلبي حاجياته و هذه العناصر: وسائل العمل، مواضيع العمل تسمى "القوى الإنتاجية الاجتماعية".

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- **2.2المبادلة:** هي نشاط اقتصادي يعبر عن عملية نقل البضاعة من شخص إلى شخص آخر أو عملية تقديم سلعة مقابل سلعة أخرى نقدية أو غير نقدية.

و المبادلة تختلف عن التداول فالمبادلة مرتبطة بوظائف تجارية، و تعبر عن عملية انتقال السلع من شكل إلى شكل آخر.

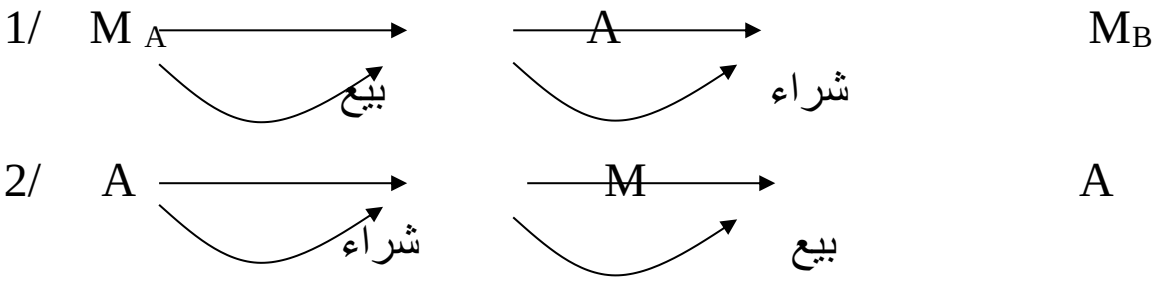

أما عملية التداول فهي مرتبطة بوظائف الخدمات و تعبر عن عملية نقل البضائع من مكان إلى آخر مثل: النقل – الصيانة – التغليف و التخزين.

- **3.2التوزيع:** يعبر عن عملية تقسيم الدخل الكلي أو الناتج الوطني (الكلي) بين الطبقات الاجتماعية التي تشارك بصفة مباشرة أو غير مباشرة في عملية النشاط الاقتصادي و هذا التقسيم يتم على شكل مدا خيل: أجور العمل – أرباح لأصحاب المؤسسات – ربوع لأصحاب الأراضي.
- **4.2الاستهلاك:** هي عملية استعمال السلع المنتجة أو الخدمات المقدمة، و يمكن التمييز بين الاستهلاك النهائي و الاستهلاك المنتج.
- **الاستهلاك النهائي:** عبارة عن عملية استعمال السلع و الخدمات من أجل سد حاجيات أفراد المجتمع سواء كانت حاجيات فردية أو جماعية.
- **الاستهلاك المنتج:** هو عملية تحضر تمدد أو تواصل عملية الإنتاج باستعمال المواد الأولية و المواد نصف المصنعة.
- **التنظيم:** هو تجميع عناصر الإنتاج و خلق مشروعات جديدة، و القيام بالإنتاج يكون باستخدام تكنولوجيا جديدة و ذلك بغرض تحقيق الربح، و من هذا التعريف يتضح أن التنظيم نوع خاص من العمل يعكس ضرورة توافر قدرات خاصة لدى المنظم أو رب العمل الذي يقوم بعملية التنظيم و يستطيع أن يكون شخصا أو مجموعة من الأفراد أو هيئة و من مهامه:
- القدرة على تجميع و تنسيق عناصر الإنتاج المختلفة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- السعي إلى تحقيق الربح و تعظيمه.
- القدرة على اتخاذ زمام المبادرة.
- القدرة على الإبداع و الابتكار و الرغبة في خلق مشروع جديد.
- اتخاذ القرارات المصيرية الجزئية.

ملاحظة 1: من وجهة نظر المسير يعتبر هذا التعريف للتنظيم كعنصر من عناصر الإنتاج أما من وجهة النظرية الاقتصادية فالتنظيم هو نوع خاص من العمل.

ملاحظة 2: من وجهة نظر المسير فالتوزيع هو عملية نقل السلعة من بائع الجملة إلى بائع التجزئة.أما بالنسبة للاقتصاديين فالتوزيع هو تقسيم الدخل الكلي أو الناتج الوطني بين أفراد المجتمع.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

جامعة وهران 2 محمد بن احمد

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، العلوم التجارية و العلوم المحاسبية والمصرفية

السنة الأولى جذع مشترك

مقياس : مدخل إلى الاقتصاد

المحاضرة الخامسة : السلع الاقتصادية

1- **مفهوم السلعة :** هو مصطلح استخدمه الاقتصاديون للأشياء التي يحتاجها الإنسان لإشباع حاجاته.
وتتضمن السلعة جميع الأشياء المفيدة ، والأشياء المفيدة من وجهة نظر الاقتصاديين , هي التي تحقق المنفعة .

2- **تقسيمات السلع الاقتصادية**

تنقسم السلع الاقتصادية في الدراسات الاقتصادية إلى أقسام عديدة تبعًا لطبيعتها أو طبيعة استخدامها أو غير ذلك، على النحو الآتي:

أولاً: تقسيم السلع تبعًا لدرجة وجودها:

تنقسم السلع إلى سلع حرة وسلع اقتصادية:

السلع الحرة أو ما يُعْرَف باسم "السلع والخدمات غير الاقتصادية:" هي "تلك التي يحصل عليها الإنسان في أي أرض وتحت أي سماء بلا مقابل كالهواء وأشعة الشمس وماشابه ذلك" وهذه السلع تتسم بالوفرة. وهي سلع لا يبذل الإنسانُ في سبيل الحصول عليها أي جهد أو عناء أو يخصص لإنتاجها أي قدر من الموارد.

السلع الاقتصادية : فهي "التي لابد للإنسان أن يُعمل فيها قدراته الذهنية والعلمية والجسمية والفنية، حتى يتمكن من الحصول عليها". وهذه السلع تتسم بالندرة. وهي سلع لا توجد إلا بكميات محدودة بالنسبة لمدى الرغبة فيها، ولا مناص من أن يخصص الإنسان في سبيل إنتاجها قدرًا معينًا من الموارد.

ثانيًا: تقسيم السلع تبعًا لطبيعتها :

تنقسم السلع الاقتصادية إلى سلع مادية وسلع غير مادية:

السلع المادية: هي "السلع الملموسة التي يمكن وصفها سواء من حيث الشكل أو الحجم أو الوزن". وتُسَمّى عمومًا بالسلع المادية كالمباني والأغذية والآلات والملبوسات.

السلع غير المادية : أي الخدمات فهي "التي يصعب وصفها لأنها تكون غير ملموسة" كخدمت الطبيب للمرضى أو المحامي للمُتَّهم.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ثالثًا: تقسيم السلع تبعًا لطبيعة استخدامها:
تنقسم السلع الاقتصادية إلى سلع استهلاكية وسلع إنتاجية (رأسمالية أو صناعية):
السلع الاستهلاكية: هي "السلع والخدمات المتجهة إلى المستهلك"؛ حيث تُشبع الحاجات الإنسانية بصفة مباشرة دون حاجة إلى عمليات تحويلية تُجرى عليها كالخبز والملابس.
تقسيم السلع الاستهلاكية، واعتمد في تقسيمه هذا على أساس الاختلافات في العادات الشرائية للمستهلكين، وعلى أساس سلوك المستهلكين تجاه كل نوع على حدة.. ووفقًا لهذا التقسيم، هناك تقسيمات ثلاثة هي: السلع الميسرة (سهلة المنال) والسلع الانتقائية (سلع التسوق) والسلع الخاصة.
السلع الميسرة: هي "السلع التي يشتريها المستهلك بشكل متكرر ومن أقرب مكان وبأقل قدر من المجهود، ودون حاجة إلى مقارنات أو تقويم للفروق الموجودة بين تلك السلع".. ومن أمثلة السلع الميسرة: الصحف، وأصناف البقالة كاللبن والجبن.
السلع الانتقائية: هي"السلع التي تُشترى بعد أن يقوم المستهلك بمقارنة المنتجات البديلة من حيث السعر والجودة في المتاجر المختلفة ومن حيث مناسبتها وتصميمها وشكلها". ومن أمثلة السلع الانتقائية: الملابس، والأثاث، والأقمشة.
وأما السلع الخاصة: فهي تلك "التي تتميز بخصائص فريدة أو تحمل علامات مشهورة مما يجعل لها مجموعة من المستهلكين يكونون على استعداد لبذل جهد خاص في سبيل شرائها".. ومن أمثلة السلع الخاصة: السيارات، والأجهزة الكهربائية المنزلية.
السلع الإنتاجية : فهي "سلع تشتريها المنشآت وتوجه إلى المشروعات الصناعية للمساعدة في الإنتاج أو لتكون مدخرات في عملية الإنتاج وبمعنى آخر أنها لا تقدم للمستهلك النهائي".. ومن ثم فلا تصلح لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة مباشرة؛ ولكنها تساعد في إنتاج السلع الاستهلاكية، ومثال ذلك الأرض والآلات والمواد الأولية.

رابعًا: تقسيم السلع تبعًا لدوامها:
تنقسم السلع الاقتصادية إلى سلع معمرة وسلع غير معمرة (فانية):
السلع المعمرة: هي التي يقتنيها المستهلك للحصول على إشباع معين؛ ولكنه لا يستهلكها مرة واحدة، وإنما يتم ذلك على مدى فترة زمنية". ومثال ذلك: الثلاجة والسيارة والملابس.
السلع غير المعمرة: فهي "التي يتم استهلاكها عادة بعد استخدامها مرة واحدة". ومثال ذلك: الطعام والدواء.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

خامسًا: تقسيم السلع تبعًا لمدى الارتباط بينها من حيث طلب المستهلكين عليها:
تنقسم السلع الاقتصادية إلى سلع متكاملة وسلع بديلة:
السلع المتكاملة : هي "التي تتضافر في صناعة سلعة ما". ومثال ذلك: الخشب والزجاج والأسلاك الكهربائية.
السلع البديلة : هي "التي تشبع نفس الرغبات أو تسدي نفس المنافع". ومثال ذلك: أن العطشان بإمكانه إرواء غليله، إما عن طريق الماء، أو عن طريق مُرَطِّب ما، فالمرطب بديل للماء بالنسبة للمستهلك الذي هو العطشان.

سادسًا: تقسيم السلع تبعًا لمدى الارتباط بينها من حيث العرض:
تنقسم السلع الاقتصادية إلى سلع متلازمة وسلع متنافسة:
السلع المتلازمة: هي "الناتجة عن مصدر واحد" ومثال ذلك: القمح والتبن أوالغاز والبترول. فمصدر هذه السلع هو الأرض في الحالة الأولى، وحقل النفط في الحالة الثانية.
أما السلع المتنافسة فهي "التي تستلزم عملية إنتاجها استعمال نفس العناصر الانتاجية".. ومثال ذلك: المنتجات الزراعية التي يتطلب إنتاجها الأرض الزراعية كالفلاحة والحصاد. وهذه السلع متنافسة بالنسبة للمنتج.

سابعًا: تقسيم آخر، سلع خاصة وسلع عامة:
السلع الخاصة: هي "تلك السلع التي يكون حق استخدامها وتبادلها بين أفراد ممكنًا"، ولكي تكون سلعة ما سلعة خاصة لابد من الاخذ بمبدأ الاستبعاد الذي ينص على "أنه بالنسبة للسلع الخاصة يمكن للأفراد استخدام حقوق ملكيتهم لهذه السلع باستبعاد الآخرين من الحصول على منافع من استهلاك تلك السلع" ومثال السلع الخاصة: المواد الغذائية والملابس.

السلع العامة : فهي "التي تعطي منافع إلى كل من يرغبون في الاستفادة من وجودها". فاستهلاك شخص ما لهذه السلع لا يقلل المنافع التي يحصل عليها الآخرون منها. ومثال ذلك: الدفاع القومي، والأمن، والطرق العامة..

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

جامعة وهران 2 محمد بن احمد

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، العلوم التجارية و العلوم المحاسبية والمصرفية

السنة الأولى جذع مشترك

مقياس : مدخل إلى الاقتصاد

المحاضرة السادسة : الإنتاج و عوامله في الاقتصاد.

يضم علم الاقتصاد الكثير من المفاهيم التي ترتبط بعلاقات اقتصادية بحته، ويُعرف علم الاقتصاد بأنه مجموعة من الممارسات والأنشطة البشرية والتي يقوم بها الإنسان لتحقيق هدفه سواء كان إنتاج السلع والخدمات أو توزيعها أو تبادلها واستهلاكه.

وإنتاج السلع والخدمات الهدف الأساسي لأي منشأة قائمة ولا يمكن أن تقوم منشأة بذلك دون تحقيق النجاح، وبعدها الحصول على العوائد.

1- الإنتاج في الاقتصاد:

تتغير تعريفات الإنتاج في الاقتصاد وذلك وفقاً للفكر الاقتصادي السائد ويشير الفكر الاقتصادي القديم لمفهوم الإنتاج بكونه أي نشاط إنساني يمارس في النشاط الزراعي، أو ذلك النشاط الإنساني الممارس لغايات إيجاد ناتج مادي صافي كما في حالة الناتج الزراعي.

والفكر الاقتصادي الحديث أشار إلى الإنتاج بكونه عبارة عن مجموعة من الجهود والأنشطة التي يمارسها الإنسان لغايات الحصول على العوائد المادية، ويشمل التعريف المنتجات الزراعية والصناعية.

ويمكن كذلك تعريف الإنتاج بأنه الناتج المادي الناجم عن مجموعة من الممارسات التي تعمل على خلق منفعة سواء كانت مادية أو معنوية غير مسبوقة الوجود، أو زيادة قدر معين من المنفعة الموجودة مسبقاً وذلك لإشباع حاجات الأفراد.

الإنتاج هو مجموعة من العمليات التي تهدف إلى حسن استغلال و ذلك للحصول على مواد منتجة لإشباع الحاجات، و الرغبات

الإنتاج عبارة إجراء تحويلات على المواد الخام ،و مرورها بعدة مراحل من العمل للحصول في النهاية على نتاج العملية التحويلية، و هي السلع ،و الخدمات و يعتبر الإنتاج من أقدم الوسائل التي عرفتها البشرية التي ارتبطت بالمهن المختلفة مثل الزراعة التي اعتمدت عليها البشرية منذ قديم الأزل ،و ذلك لإشباع الحاجات الغذائية للبشرية .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

و الإنتاج في أبسط مفهوم له يعرف بكون وظيفة أساسية تعمل هذه الوسيلة على تطور الأمم ،و ازدهارها ،و أضاف آدم سميث مفاهيم للإنتاج من بينها أن الإنتاج هو كل نشاط إنساني هدفه الكسب المادي سواء أن كان ذلك الكسب أموال أو المنتجات بمختلف أنواعها الزراعية ،و الصناعية.

2- أنواع الإنتاج:

الإنتاج المادي:

يتخذ هذا النوع من الإنتاج عدة أشكال مثل الإنتاج الزراعي وصناعة الآليات والملابس والطائرات والقطن وغيرها، أي بشكل عام أي شيء ملموس يمكن الاستفادة منه.

الإنتاج المعنوي:

وهو الإنتاج غير المادي مثل السلع المنتجة سواء كانت استهلاكية أم إنتاجية وذلك لإشباع الرغبات والحاجات الإنسانية مثل التعليم والعلاج والتجارة.

3- عناصر الإنتاج : يتكون الإنتاج من مجموعة عناصر هامة أبرزها

العنصر الأول (العمل): هو عبارة عن الجهد الذي يبذله العنصر البشري من أجل تحويل المواد الخام إلى منتجات و يعتبر العمل عنصر أساسي في العملية الإنتاجية فهي لا تكتمل بدونه فالأيدي العاملة هي المحرك الرئيسي لهذه العملية و لذلك أولت الحكومات اهتمامها بالحفاظ على الأيدي العاملة المتوفرة لديها ،و ذلك من خلال القوانين التي تحفظ حق العمال مثلاً كتحديد أجورهم و برز الاهتمام مؤخراً **بإدارة الموارد البشرية** لما لها من أهمية كبيرة في العمل على رفع كفاءة العاملين ،و قدراتهم بالشكل الذي يقود المؤسسة إلى النجاح.

العنصر الثاني (رأس المال): لا يقتصر رأس المال على النقود فقط بل يشمل أيضاً على كافة العناصر التي تدعم العملية الإنتاجية كالآلات و الوسائل الضرورية للعملية الإنتاجية.

العنصر الثالث الطبيعة (الأرض): تعتبر الأرض واحدة من أهم عناصر الإنتاج و تعرف الطبيعة بأنها هي الموارد و القوى التي يحصل عليها الإنسان دون جهد و تشمل معها المناجم، و الغابات.

العنصر الرابع (الإدارة): تعتبر الإدارة عنصر هام في العملية الإنتاجية حيث أنها تحسن استغلال جميع العناصر بالشكل الذي يحقق الأهداف المنشودة وتقوم الإدارة بالأشراف على هذه العناصر لضمان جودة الإنتاج وتحتاج أيضاً إلى وجود مدير يملك عقلية تقدر على توظيف عناصر الإنتاج بطريقة سليمة ،و ذلك للاستفادة منها بالشكل الذي يحقق أهداف المنشأة و يشبع رغبات المستهلكين

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

4- أهمية الإنتاج للإنتاج أهمية كبيرة من أبرزها الآتي:

- يساعد على نمو و ازدهار المجتمع.
- يعتبر الإنتاج وسيلة هامة للتعبير عن إحدى سمات الحياة الديناميكية.
- يعد إحدى الوسائل التي تعين الإنسان على كسب الرزق.
- يعتبر الإنتاج وسيلة هامة تدعم العملية التسويقية بداخل الشركة.
- يضمن لأبناء المجتمعات الحصول على ما يريدونه من السلع و الخدمات.
- يشجع العاملين بالمؤسسات على التعاون و المشاركة في العمل.

5- أهمية الكفاءة الإنتاجية : تلعب الكفاءة الإنتاجية دور هام في حياة الإنسان ،و مجتمعه من الناحية الاقتصادية فهذه العملية تزيد من حماس الفرد من أجل السعي نحو زيادة إنتاجه حتى يحصل على دخل مادي مرتفع و بالتالي تتحسن ظروف معيشته ،و ترتفع حالته الاقتصادية ،و يعود ذلك على المؤسسات ،و المنظمات بالنجاح فهو يعزز قدرة المؤسسة التنافسية ،و يزيد من قدرتها على تحقيق أرباح مرتفعة ،و يعود ذلك على أبناء المجتمع بالنفع لأنه يؤمن لهم الحصول على خدمات و سلع ذات جودة عالية و كلما توافرت السلع انخفضت الأسعار.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

جامعة وهران 2 محمد بن احمد

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، العلوم التجارية و العلوم المحاسبية والمصرفية

السنة الأولى جذع مشترك

مقياس : مدخل إلى الاقتصاد

المحاضرة السابعة: الأعوان الاقتصاديون، التدفقات الاقتصادية و الدورة الاقتصادية.

1- **تعريف الأعوان الاقتصاديون:**

هم الأشخاص الطبيعيون (إنسان) أو معنويون (مؤسسات) لهم تأثير على الحياة الاقتصادية حيث يمارسون النشاط الاقتصادي بطبيعة إنتاجية أو استهلاكية أو مبادلة.

عبارة عن مجموعة من الأشخاص، التجمعات و الهيئات التي تتمتع بحرية القرار مثلا/ الأسر – المؤسسات الاقتصادية – الإدارات العمومية (إدارات الدولة) المؤسسات المالية – الخارج.

2- **تصنيف الأعوان الاقتصاديون:**

أ- العائلات: هي وحدة اقتصادية تتشكل من فرد أو مجموعة من الأفراد يجتمعون في سقف واحد تربطهم أواصر القرابة أو سكان المجموعات (الجنود في الثكنات المرضى في المستشفيات) ونشاطها الرئيسي هو الاستهلاك. تتكون من عدة أشخاص تقوم بنشاط اقتصادي و تتحصل على مدا خيل تستعملها في عملية الاستهلاك و كذلك بالادخار و الاكتناز.

الادخار: يعرف الادخار على أنه فائض الدخل على الاستهلاك و هو امتناع الأفراد على استهلاك جزء من مدا خيلهم و إيداعها لدى المؤسسات البنكية و صناديق التوفير و الاحتياط و الاستفادة من الفوائد و المشاركة في تحريك العجلة الاقتصادية.

الأهمية الاقتصادية للادخار: يلعب الادخار دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية و هذا من خلال توفير الأموال المدخرة و توجيهها نحو الاستثمار مما يؤدي لزيادة الإنتاج و خلق نمو اقتصادي و التخفيف من حدة البطالة و ذلك من أجل خلق مشروعات متعددة

- **الاكتناز:** يقصد به احتفاظ الأشخاص بأموالهم في شكل سيولة نقدية دون مشاركتها في الدورات الاقتصادية، الاكتناز تجميد الأموال و خسارة الاقتصاد الوطني

ب - المؤسسات الاقتصادية: هي وحدات اقتصادية تقوم بإنتاج سلع وخدمات ونشاطها الرئيسي هو الإنتاج أو أداء خدمات. لكي يتم الإنتاج تقوم المؤسسات بعمليات الاستثمار.

ج- الدولة: الدولة عون اقتصادي يسعى إلى تحقيق ثلاث أهداف: جمع الموارد و توزيعها، إعادة توزيع الموارد، تسعى إلى تحقيق الاستقرار بتحقيق التوازن الاقتصادي. حسب الجانب النظري هناك ثلاث (3) تعار يف للدولة:

- **النظرة التقليدية أو اللبرالية للدولة:La vision classique ou libérale**

وظيفة الدولة حسب هذا التعريف هي إنتاج السلع ذات الاستهلاك الفردي أو الجماعي.

دور الدولة هنا تسمى بالدولة الحرس **l'Etat Gendarme** تساهم الدولة في تسهيل التنقل الحر للسلع و الأشخاص.**العبارات التالية:"** الدولة الحرس أو دعه يعمل دعه يمر"

« laisser faire laisser passer » يفترضان أن المصلحة العامة هي مجموع المصالح الفردية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- **المدرسة الماركسية (النظرة):La vision marxiste**

تكونت الدولة في المرحلة الأساسية التي ظهرت فيها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج عندما تتكون مصالح متناقضة بين أفراد المجتمع و التناقض يظهر عندما تملك فئة مصالح لا تملكها فئة أخرى، حسب هذه النظرة الدولة هي جهاز الطبقة رأسمالية من أجل استغلال الطبقة العاملة.

- **النظرة التدخلية أو التطوعية للدولة Interventionniste, volontariste La vision Keynésienne**

هذه هي النظرة الكينزية نسبة إلى John Maynard Keynes، اليد الخفية « la main invisible » لسميث لا تكفي و لا تنفع بل تؤدي إلى ظهور أزمات اقتصادية، حسب كينز على الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي للتنسيق و كذلك التوفيق بين المصالح الشخصية المتناقضة.

د- المؤسسات المالية: هي وحدات تقوم بجمع المدخرات من الأشخاص وتوزيعها في شكل قروض لأشخاص آخرين يعانون من نقص الأموال وهي تتمثل في البنوك. نشاطها الرئيسي خلق و جمع الوسائل النقدية و وضعها في متناول الراغبين فيها من الأعوان الاقتصادية كالأسر و المؤسسات.

ه- العالم الخارجي : يمثل الميزان التجاري على مستوى اقتصاد معين. وهو يعبر عن رصيد الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات.

- **الصادرات :** تعبر عن مجموع قيمة السلع و الخدمات الوطنية التي تخرج من اقتصاد بلد معين إلى العالم الخارجي.
- **الواردات :** و تشمل مجموع قيمة السلع و الخدمات الأجنبية التي تدخل من العالم الخارجي إلى اقتصاد بلد معين.

3- **التدفقات الاقتصادية:**

وهي تتمثل في حركة السلع والخدمات والأموال بين مختلف الأعوان الاقتصاديين وهي نوعان:

تدفق مادي وتدفق مالي. مثال توضيحي أداء العمل (تدفق مادي)، دفع أجور (تدفق مالي)، شراء سلع وخدمات (تدفق مادي) دفع قيمة السلع والخدمات تدفق مالي.

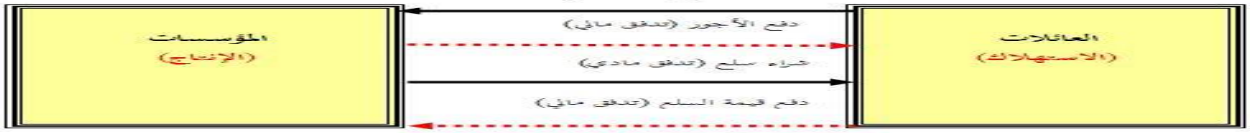

4- **الدورة الاقتصادية :** تعبر الدورة الاقتصادية عن تمثيل بياني يوضح مختلف التدفقات الاقتصادية نقدية كانت أو عينية (حقيقية) التي تجمع بين الأعوان الاقتصاديين في اقتصاد معين و يمكن تلخيصها من خلال الشكل أدناه.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

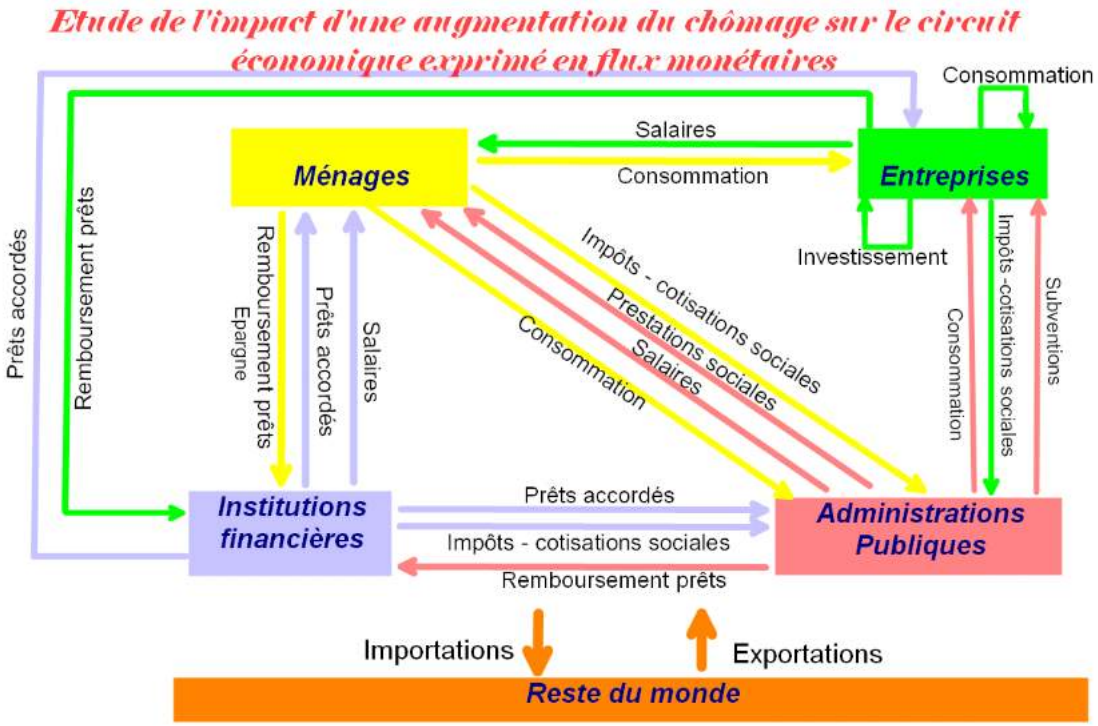

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

جامعة وهران 2 محمد بن احمد

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، العلوم التجارية و العلوم المحاسبية والمصرفية

السنة الأولى جذع مشترك

مقياس : مدخل إلى الاقتصاد

المحاضرة الثامنة : مفهوم السوق في الاقتصاد.

1- **تعريف السوق :** يعرف السوق بأنه المكان الذي تلتقي فيه رغبات البائعين (**العرض**) والمشترين (**الطلب**) بشأن تبادل السلع والخدمات. غير أن هذا التعريف يشير إلى انحصار السوق في مكان محدد. أما اليوم وبسبب تطور وسائل المواصلات والاتصال فإن الصفقات التجارية تتم بين البائعين والمشترين رغم المسافات البعيدة التي تفصل بينهما، مثل استعمال شبكة الانترنت أو ما يعرف بالتجارة الالكترونية (**السوق الافتراضية**).

2- أنواع الأسواق : من حيث الطبيعة الاقتصادية لما يعرض في السوق نجد ثلاثة أنواع من الأسواق :

اسم السوق	شرحه
سوق السلع و الخدمات	في هذه السوق يتم تداول السلع والخدمات أي ما يعرف بالتداول السلعي وهو الحركة المتواصلة للسلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك.
سوق اليد العاملة	ويعرف كذلك باسم سوق العمل حيث لدينا من جهة الأفراد الذين يعرضون قوة عملهم وأصحاب المؤسسات التي يطلبونها.
السوق المالي	هو سوق رؤوس الأموال، حيث يتم فيه تداول الأصول المالية طويلة الأجل. ويأتي عرض هذه الأموال من جانب الأفراد أو المؤسسات الذين يرغبون في توظيف أموالهم لأجل طويل. أما الطلب فيأتي ممن يريدون استخدامها في استثمارات طويلة الأجل. إن مجال السوق المالي هو الجهاز المصرفي.

3-**معيار التمييز بين أشكال السوق :** يتم في السوق التبادل (الصفقات) بين البائعين والمشترين، ويتم هذا التبادل على أساس أسعار معينة تتحدد بطرق مختلفة حسب شكل السوق. فإذا وجد من يسيطر على السوق نكون أمام احتكار والعكس، فإننا نكون أمام منافسة. فمعيار السيطرة هو الذي يسمح لنا بتحديد شكل السوق، فمن يسيطر على السوق يستطيع التأثير على سعر السلعة بالرفع أو بالخفض عن طريق تغيير الكميات المعروضة أو المطلوبة من السلعة.

4- أشكال السوق :

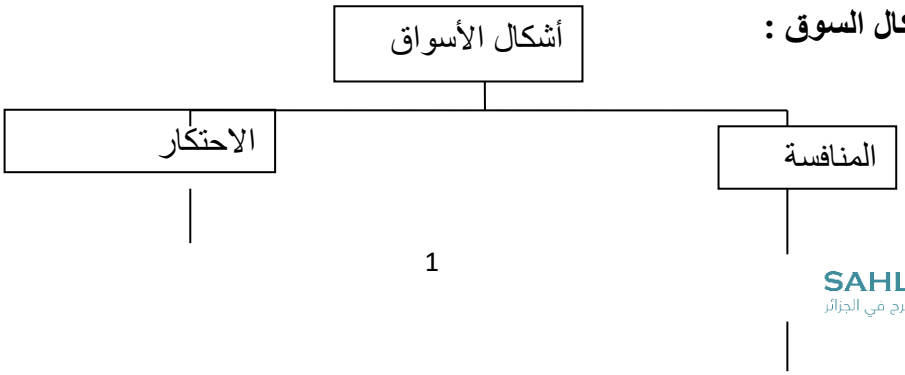

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

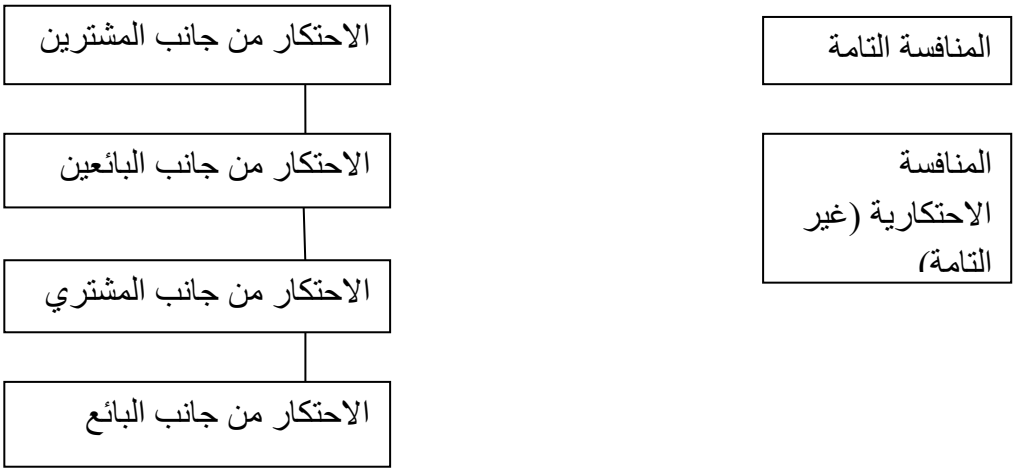

5- **مفهوم السعر :** يترتب على وظيفة النقود كمقياس للقيمة أن نعبر عن قيمة السلع والخدمات بكمية من النقود يدفعها المشتري للحصول على سلعة أو خدمة معينة، وكمية النقود تلك يعبر عنها بالسعر أو الثمن. فالسعر هو التعبير النقدي لقيمة سلعة أو خدمة معينة.

6- **الطلب والعرض وعلاقتهما بالسعر** :

- يقصد بالطلب مجموعة الكميات المختلفة من السلعة التي يرغب ويستطيع المستهلك شراءها لقاء أسعار محددة وخلال فترة زمنية معينة من الزمن. هناك علاقة عكسية تربط بين الطلب والسعر. حيث نتوقع بأنه كلما كان السعر أقل كانت الكمية المطلوبة أكبر والعكس ويطلق على هذا اسم " **قانون الطلب** " .
- يعرف العرض بأنه مجموعة الكميات المختلفة من سلعة ما التي يرغب ويقدر المنتج على عرضها للبيع عند سعر محدد وفي فترة زمنية معينة. وبشكل عام نتوقع أنه كلما ارتفع سعر سلعة زادت الكمية المعروضة في السوق والعكس صحيح أي علاقة العرض بالسعر علاقة" أي علاقة العرض بالسعر علاقة طردية ويطلق هذا اسم " **قانون العرض**"

7-العوامل المؤثرة في الطلب والعرض :

العوامل المؤثرة في الطلب	العوامل المؤثرة في العرض
•سعر السلعة: ويعد أهم عامل يؤثر على الكمية المطلوبة.	•سعر السلعة •قدرة المنتج على رفع وزيادة الإنتاج.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

•الدخل الفردي: يؤدي أحياناً زيادة الدخل إلى زيادة القدرة الشرائية ومنها زيادة الاستهلاك أي زيادة الطلب والعكس. •العوامل النفسية:تتمثل في أذواق ورغبات المستهلكين والمنفعة التي يحصلون عليها من زيادة الاستهلاك. •أسعار السلع الأخرى: يتأثر طلب الفرد على سلعة معينة بالتغيرات التي تحصل في أسعار السلع الأخرى البديلة أو المكملة لها.	•تكاليف عوامل الإنتاج لاسيما أسعار المواد الأولية وأسعار اليد العاملة (الأجور)

8-التوازن : يتم توازن السوق في النقطة التي يتقاطع فيها منحنى الطلب مع منحنى العرض وعندها تكون الكميات المطلوبة تساوي الكميات المعروضة.

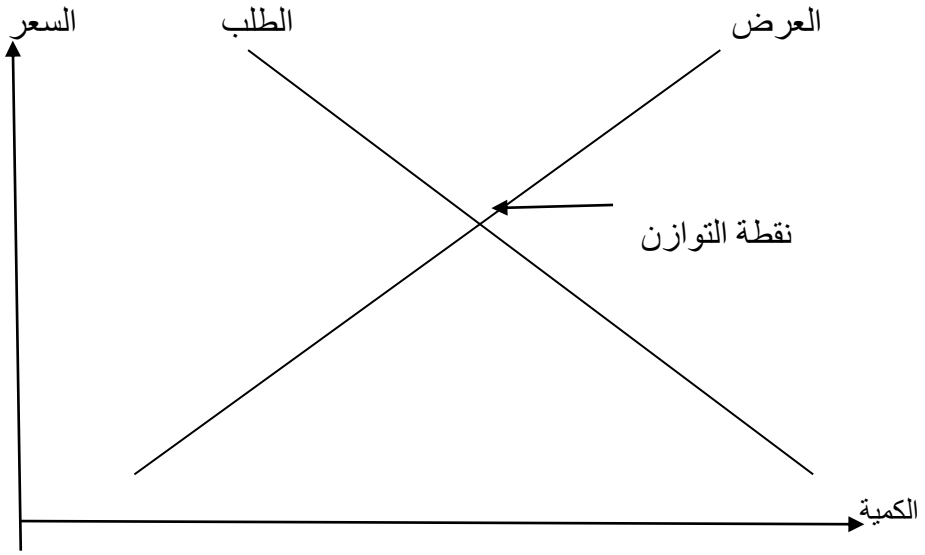

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

جامعة وهران 2 محمد بن احمد

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، العلوم التجارية و العلوم المحاسبية والمصرفية

السنة الأولى جذع مشترك

مقياس : مدخل إلى الاقتصاد

المحاضرة التاسعة: مستويات التحليل الاقتصادي.

1-الاقتصاد الجزئيّ

ا- تعريف الاقتصاد الجزئي

الاقتصاد الجزئيّ هو فرع تابع لعلم الاقتصاد ويهتمُّ بدراسة السلوكيّات الاقتصاديّة الخاصة بكلّ وحدة من وحدات الاقتصاد، مثل الأفراد أو الشركات أو القطاعات الصناعيّة، كما يتابع العوامل المؤثرة في خيارات الأفراد، وتأثير التغيرات الاقتصاديّة في صناعة القرار في الأسواق

ويُعرَّف الاقتصاد الجزئيّ بأنّه من العلوم الاجتماعيّة، ويَدرس النتائج المترتبة على أعمال الأفراد؛ وخصوصاً المرتبطة بطبيعة التأثير في قرارات استخدام الموارد وتوزيعها.

من التعريفات الأخرى للاقتصاد الجزئيّ هو جزء من علم الاقتصاد يهتمُّ بمتابعة العوامل الفرديّة، وتأثير قرارات الأفراد،[٣] ويدرس مكونات اقتصاديّة معينة، مثل العلاقة بين السعر والتكلفة على الشركة المنتجة.

ب- أهمية الاقتصاد الجزئيّ

يتميز الاقتصاد الجزئيّ بأهمية كبيرة في بيئة العمل، وتُلخَّص هذه الأهمية وفقاً للنقاط الآتية:

- يُشارك الاقتصاد الجزئيّ بإعداد السياسات الاقتصاديّة؛ ممّا يساهم بتعزيز كفاءة الإنتاج وزيادة الرفاهيّة في المجتمع.
- ساهم الاقتصاد الجزئيّ بتفسير طبيعة الاقتصاد الرأسماليّ؛ إذ تتخذ فيه الوحدات الفرديّة القرارات الاقتصاديّة بشكل فرديّ.
- يُساعد على وصف طبيعة الاقتصاد في المؤسسات، ودور الوحدات الاقتصاديّة الفرديّة بتحقيق التوازن.
- يحرص الاقتصاد الجزئيّ على توظيف أفضل الموارد؛ من خلال الاعتماد على

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

رجال الأعمال.
- يقدّم الاقتصاد الجزئيّ المساعدة للاقتصاديين في قطاع الأعمال؛ وتحديداً في مجال التنبؤات التجاريّة.
- يُستخدم الاقتصاد الجزئيّ في شرح المكاسب التجاريّة، وحالة عدم التوازن الظاهرة في ميزان المدفوعات، كما يساهم بتحديد سعر صرف العملات دوليّاً.

ج- عناصر الاقتصاد الجزئيّ

يتكوّن الاقتصاد الجزئيّ من مجموعة عناصر أساسيّة، وهي:
- **العرض :** هو كمية من خدمةٍ أو سلعةٍ ما يوافق التاجر على بيعها وفقاً لسعر مُحدد.

- **الطلب:** هو رغبة الأفراد أو المنشآت في دفع مبلغ من المال، مقابل الحصول على خدمات أو سلع خلال فترة زمنيّة معين.
- **المرونة :** هي الوسيلة التي تساعد على تحديد طبيعة التغيّرات على الطلب الخاص بالسلع الاستهلاكيّة؛ بسبب التغير في أسعارها، فعندما تكون السلع مرنة يُشير ذلك إلى أنّ الطلب عليها يتأثر بتغير السعر، أمّا في حال لم تكن مرنة فإنّها لا تتأثر بتغير الأسعار.
- **تكلفة الفرصة البديلة:** هي التكلفة الماليّة التي تشكّل قيمة أفضل بديل للسلع أو الخدمات التي تعدُّ خياراً مطروحاً أمام الأفراد والشركات.

2- الاقتصاد الكلي

أ- تعريف الاقتصاد الكلي:

هو فرع من فروع الاقتصاد يدرس العوامل التي تؤثر الاقتصاد الوطني ككل ، فهو يدرس العوامل المؤثرة على المستهلكين والعمال ومؤسسات الأعمال على مستوى الاقتصاد ككل.

ويتناول الاقتصاد الكلي أساسا دراسة موضوعين كبيرين:

الأول : التقلبات قصيرة الأجل في الإنتاج والعمالة ومتغيرات القطاع المالي ومستوى الأسعار ، وهذا الفرع يسمي دورة الأعمال.
الثاني : الاتجاهات طويلة الأجل في الإنتاج ومستويات المعيشة ، وهذا الجزء من الاقتصاد الكلي يعرف باسم النمو الاقتصادي.

ب- الأهداف الأساسية للاقتصاد الكلي :

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

يحاول الاقتصاد الكلي الإجابة على ثلاث أسئلة:

السؤال الأول : لماذا ينخفض الإنتاج الكلي والعمالة أحيانا وكيف يمكن تخفيض البطالة ؟

فكل اقتصاديات السوق تمر بمراحل من توسع الإنتاج والعمالة ويرتفع مستوى الأسعار ثم يليها مراحل ينخفض فيها الإنتاج وتنخفض العمالة وهذا ما يعرف بالدورة التجارية، وقد تستمر البطالة مرتفعة لفترة طويلة ، وقد يكون معدل التضخم مرتفعا ، والاقتصاد الكلي يساعد في فهم أسباب ارتفاع البطالة ، وأسباب ارتفاع الأسعار ومعدل التضخم ، ويدرس السياسات الاقتصادية اللازمة للحد من البطالة ومعدل ارتفاع الأسعار ، وهي أما سياسات نقدية متمثلة في تغيير سعر الفائدة أو شروط الائتمان (القروض) أو استخدام السياسة المالية متمثلة في الإنفاق الحكومي والضرائب.

السؤال الثاني: ما هي مصادر .وكيف يمكن التحكم في والسيطرة على الأسعار ؟ تضخم الأسعار

فكل الاقتصاديات تعاني من مشكلة ميل الأسعار جميعا إلى الارتفاع ، والاقتصاد الكلي يدرس أسباب ارتفاع الأسعار وكيف يمكن الحد من ارتفاع الأسعار بالسيطرة والتحكم أما في جانب الطلب أو التحكم في جانب العرض.

السؤال الثالث: كيف يمكن زيادة معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ؟

فكل الدول تهتم بنمو الناتج المحلى بمعدل يفوق نعدل نمو السكان حتى يمكن رفع مستوى المعيشة . ومعدل النمو الاقتصادي يتأثر بعوامل يدرسها الاقتصاد الكلي مثل سياسات اقتصادية مستقرة ، ومعدل مرتفع للادخار والاستثمار ، حتى يرتفع مستوى رصيد رأس المال في المجتمع ومستوى مرتفع لرأس المال البشري المتمثل في الاستثمار في التعليم والصحة ودفع معدل نمو الصادرات ، ويتطلب النمو الاقتصادي أيضا تخفيض مستوى الاستهلاك حتى يمكن رفع مستوى الادخار.

ج- أهداف الاقتصاد الكلي:

للاقتصاد الكلي ثلاثة أهداف تعتبر مقياسا للنجاح على المستوى الاقتصادي ، وتلك الأهداف هي :

- تحقيق مستوى مرتفع وسريع للنمو في الإنتاج
- مستوى منخفض للبطالة
- استقرار مستوى الأسعار

3- العلاقة بين الاقتصاد الكلي والجزئي

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

رغم الاختلاف وتركيز كل منهما على جانب اقتصادي معين إلا أن هناك علاقة وطيدة بين الاثنين، حيث يتم استخدام الكثير من عناصر الاقتصاد الجزئي في الاقتصاد الكلي. من الناحية النظرية، يمكن تفسير سلوك عناصر الاقتصاد الجزئي عبر مراقبة سلوك الأفراد. هذا بالإضافة إلى أن علم الاقتصاد الكلي يرتكز في بعض دراساته على سلوك الوحدات الاقتصادية الكبيرة من مبادئ الاقتصاد الجزئي.

بالمقابل يتم استخدام الاقتصاد الجزئي لدراسة كيف يمكن للتغييرات الاقتصادية الكلية التأثير على سلوك الوحدات الاقتصادية الجزئية. على سبيل المثال، كيف يمكن أن تؤثر أي زيادة في التضخم أو تغيير في سعر الصرف الحقيقي على إنتاج السلع في بلد معين. فعلى سبيل المثال، إن أي زيادة في التضخم قد تؤدي إلى تغيير في سعر المواد الأولية للشركات وهذا بدوره سيؤثر على سعر المنتج النهائي الذي يتم دفعه من قبل المستهلك.

4-الفرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

يمكن تفرقة الاثنين أيضاً عبر مقارنة من يقوم باستخدام الاثنين. حيث يميل مدراء الأعمال إلى التركيز على الاقتصاد الجزئي ووضع تركيز أقل على الاقتصاد الكلي بينما يميل الاقتصاديين وصانعي السياسة العامة إلى التركيز على المستويين الكلي والجزئي. أخيراً وبغض النظر عن جميع الاختلافات إلا أنه لا يجب إنكار دور الاقتصاد الكلي والجزئي وأهمية كل منهما لذلك عادةً ما يتم دراسة الاثنين معاً من أجل فهم كيفية عمل الشركات والاقتصاد ككل.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

جامعة وهران 2 محمد بن احمد
كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، العلوم التجارية و العلوم المحاسبية والمصرفية
السنة الأولى جذع مشترك
مقياس : مدخل إلى الاقتصاد
المحاضرة العاشرة: الاستهلاك، الادخار و الاستثمار.

1- **الاستهلاك:** و هو عبارة عن مجموع المبالغ التي ينفقها الأفراد لشراء السلع و الخدمات الاستهلاكية.

ولقد ركز كينز في كتابه **" النظرية العامة للاستخدام و الفائدة و النقود "** على أن : **" القانون الأساسي الذي يقرر أن الأفراد يميلون كقاعدة و في المتوسط إلى زيادة استهلاكهم بزيادة دخلهم ، و لكن ليس بنفس مقدار الزيادة في دخلهم "**

و بالتالي فالمحدد الأساسي للاستهلاك هو الدخل الممكن التصرف فيه، و عليه فهناك علاقة هامة بين الدخل المتصرف فيه و الاستهلاك، و هذا ما يطلق عليه بدالة الاستهلاك

و تكون هذه الدالة من الشكل : $C = f(y)$ أي أن : $C = a + by_d$

حيث : a : الاستهلاك المستقل ، y_d : الدخل التصرفي ، C : الاستهلاك

أما " b " فيسمى الميل الحدي للاستهلاك وهو عبارة عن مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة التغير في الدخل، و يرمز له بالرمز M_{PC} حيث:

$$Mpc = \frac{\Delta c}{\Delta y} = \frac{C_2 - C_1}{y_2 - y_1}$$

ويمكننا استخراج هذا الميل رياضيا كالتالي :

أ- **طريقة الاشتقاق :** $M_{PC} = \frac{\Delta c}{\Delta y} = b$

طريقة المتغيرات النسبية: لما يزداد C بمقدار ΔC سينجم عنه زيادة Y إلى Δy و بالتالي :

$$C = a + by \Leftrightarrow C + \Delta C = a + b(y + \Delta y) \Leftrightarrow C + \Delta C = a + by + b\Delta y$$

$$\Leftrightarrow C + \Delta C = C + b\Delta y \Leftrightarrow \Delta C = b\Delta y \Leftrightarrow b = \frac{\Delta C}{\Delta y} = Mpc$$

و معناه: إذا تغير y بوحدة واحدة يتبعه تغير في C بمقدار b وحدة.

- كما يمكننا ضمن هذا المجال تعريف عنصر آخر و هو الميل الوسطي للاستهلاك و الذي يرمز له بالرمز Apc وهو عبارة عن الجزء المنفق من الدخل على الاستهلاك ، أي أن :

$$Apc = \frac{C}{y}$$

و الجدير بالذكر أن هنالك علاقة تربط « Apc » بـ " Mpc " وهي على النحو التالي :

لنفرض دالة الاستهلاك معرفة كالتالي : $C = a + by_d$

C = الإنفاق الاستهلاكي

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

Y = الدخل التصرفي
a = الاستهلاك المستقل عن الدخل
b = ميل دالة الاستهلاك

$$Apc = \frac{C}{y} = \frac{a}{y} + \frac{by}{y} \Leftrightarrow Apc = \frac{C}{y} = \frac{a}{y} + b \Leftrightarrow Apc = \frac{C}{y} = \frac{a}{y} + Mpc$$

بما أن : $0 < \frac{a}{y} \Leftrightarrow Mpc < Apc$

ب-

دالة الاستهلاك:

بما أن $C = a + by_d$ فإن دالة الاستهلاك تكون على النحو التالي : (11)

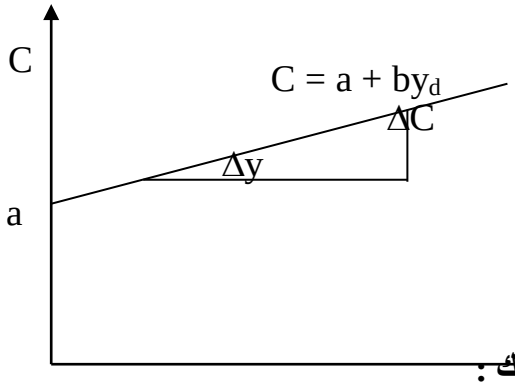

ج- **العوامل المؤثرة في الاستهلاك :**

إن الدخل من أهم المحددات الأساسية للاستهلاك ، لكن هذا لا يعني عدم وجود محددات أخرى للاستهلاك و التي نذكر منها مايلي :

* **الثروة :** لنفترض أن شخصا ما يمتلك أسهما أو سندات ، فعند ارتفاع أسعارها يتولد إحساس لدى الفرد أن ثروته زادت ، وبالتالي تزداد نسبة الدخل المخصص للاستهلاك ، و هذا ما يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى و العكس صحيح .

* **مستوى الأسعار :** إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للثروة مما يؤدي إلى انخفاض معدات الاستهلاك و العكس صحيح .

* **معدلات الفائدة :** فارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الادخار وهذا ما يؤثر سلبا على منحني الاستهلاك وبالتالي ينتقل منحنى الاستهلاك إلى الأسفل.

* **التوقعات:** فإذا توقع الشخص زيادة دخله مستقبلا، فإنه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات على اعتبار ما سيحصل عليه مستقبلا، وهذا يعني انتقال منحنى الاستهلاك إلى الأعلى والعكس صحيح.

* **الآثار الديمغرافية :** حيث أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة الإقبال على الاستهلاك المطلق ، إلا أن التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي لهم يخلق أنماط استهلاكية متنوعة ومتجددة باستمرار.

إضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في أذواق المستهلكين والتغيير في جاذبية السلع والتغير في الإنفاق على الدعاية والإعلان والضرائب الحكومية ، ودرجة مديونية المستهلك والتي تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك من مكانها.

-2

ا

لإدخار : الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل التصرفي بعد الاستهلاك.

وعلى هذا فالدخل يقسم بين الاستهلاك والادخار أي أن: $Y = C + S$

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

$$Y = a + by + s \Leftrightarrow S = y - a - by = -a + (1-b)\,y$$

$$\boxed{S = -a + (1-b)\,y}$$

وهذه العلاقة تعبر عن دالة الادخار حيث:

a : ادخار مستقل عن الدخل، S : الادخار، Y : الدخل التصرفي .

(1-b) : هو الميل الحدي للادخار و الذي يعبر عن مقدار التغير في الادخار نتيجة التغير في الدخل و يرمز له بالرمز (Mps) حيث : $Mps = \frac{\Delta s}{\Delta y}$

- وكما قلنا سابقا يمكننا تعريف الميل الوسطي للادخار و الذي يمثل نسبة الادخار إلى الدخل الوسطي حيث يرمز له بالرمز APS أي أن: $Aps = \frac{S}{Y}$

$$Aps = \frac{-a}{y} + \frac{y}{y} - \frac{by}{y} = \frac{-a}{y} + 1 - b = \frac{-a}{y} + Mps \Rightarrow A_{PS} = \frac{-a}{y} + Mps$$

وبما أن: $\frac{-A}{Y} < 0$ فإن: $Aps < Mps$

* العلاقة بين : Apc و Aps وبين Mps و Mpc :

$$Y = C + S \Rightarrow \frac{y}{y} = \frac{c}{y} + \frac{s}{y} \Rightarrow 1 = Apc + Aps$$

$$\Delta y = \Delta c + \Delta s \Rightarrow \frac{\Delta y}{\Delta Y} = \frac{\Delta c}{\Delta Y} + \frac{\Delta s}{\Delta Y} \Rightarrow 1 = Mpc + Mps$$

-3

الإستثمار :

أ) **تعريفه :** هو تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل : المصانع و الآلات و كذلك الإضافات للمخزون، مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطية أو النهائية خلال فترة زمنية معينة.

ب) **العوامل المؤثرة في الإستثمار :** من بينها نجد :

- **سعر الفائدة :** طبقا لمفهوم كينز فإن سعر الفائدة هو الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل السيولة ، و قد حذر كينز من ارتفاع سعر الفائدة بمقدار كبير ، مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار ، و بوجه آخر يمكن القول أن كينز اعتقد أ ن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع الاستثمار.
- **الكفاية الحدية لرأس المال :** و هي تمثل الغلات النقدية الصافية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول طيلة بقائه صالحا للإنتاج إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله ، و من خلال المقارنة بين سعر الفائدة في السوق ، و بين الكفاية الحدية لرأس المال يمكن تحديد مقدار رأس المال ، المطلوب استثماره ، فكلما كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة السائد كلما شجع ذلك الاستثمار.

ج) **دالة الاستثمار:**

يرتبط الإنفاق الاستثماري بعدة متغيرات منها الدخل الوطني ، الطلب الكلي ، معدل الفائدة السائد ، لكن في التحليل الكينزي يرتبط الإنفاق الإستثماري أكثر بالدخل الوطني وتغيراته ، حيث كلما زاد الدخل زاد الاستثمار والعكس صحيح.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ويمكن تمثيل هذه العلاقة بما يلي: $I = f(y)$ أي أن: $I = I_0 + ry$

I_0 : إستثمار تلقائي ، r : ميل دالة الاستثمار (MpI)

أي أن $r = \frac{\Delta I}{\Delta y}$

ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا كما يلي :

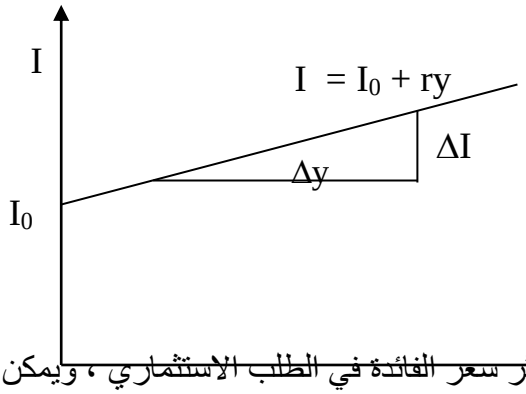

لكن مع هذا فإن كينز لميستثني أثر سعر الفائدة في الطلب الاستثماري ، ويمكن تمثيل ذلك بالعلاقة التالية :

$I = f(i)$ أي أن : $I = I_0 - gi$

لأن العلاقة بين الطلب الاستثماري وسعر الفائدة عكسية، فكلما زادت سعر الفائدة قل الاستثمار والعكس صحيح ويمكن تمثيل هذه العلاقة بيانيا :

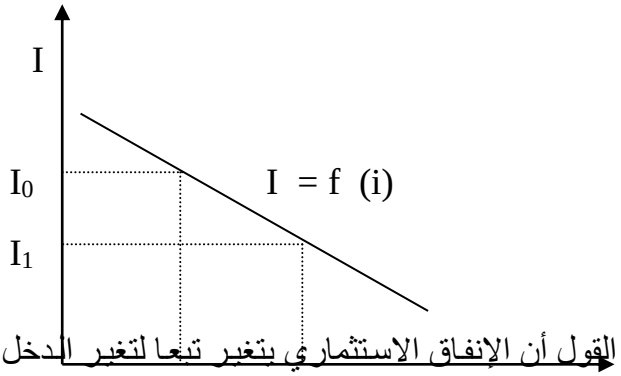

ونتيجة لما سبق يمكننا القول أن الإنفاق الاستثماري يتغير تبعا لتغير الدخل الوطني وسعر الفائدة معا ، ويمكننا تمثيل هذا بالعلاقة التالية: $I = f(y, i)$ أي أن : $I = I_0 + ry - gi$

وهذا ما اعتبره كينز في حقيقة الأمر بالإنفاق الاستثماري.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

جامعة وهران 2 محمد بن احمد
كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، العلوم التجارية و العلوم المحاسبية والمصرفية
السنة الأولى جذع مشترك
مقياس : مدخل إلى الاقتصاد
المحاضرة الحادية عشر: التضخم الاقتصادي.

1- التضخم الاقتصادي: هو من أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
- ارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح.
- ارتفاع التكاليف.
- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

وليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد في وقت واحد... بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصطحبه ارتفاع في الدخل النقدي... كما أن من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصطحبه ارتفاع في الأرباح... ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصطحبه ارتفاع في الأسعار أو الدخول النقدية.

وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كل منها **" التضخم "** هي ظواهر مستقلة عن بعضها بعضاً إلى حد ما وهذا الاستقلال هو الذي يثير الإرباك في تحديد مفهوم **التضخم**.

ويميز اصطلاح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها وبذلك تتكون مجموعة من الاصطلاحات وتشمل:

تضخم الأسعار: أي الارتفاع المفرط في الأسعار.

تضخم الدخل: أي ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح.

تضخم التكاليف: أي ارتفاع التكاليف.

التضخم النقدي: أي الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ومن هنا يرى بعض الكتاب أنه عندما يستخدم تعبير **"التضخم"** دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فإن المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار وذلك لأن الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم.

2- تاريخ التضخم

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

في القرن التاسع عشر كان التركيز على جانب واحد من جوانب التضخم وهو (التضخم النقدي) (بحيث إذا ازداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفضت قيمتها، وبعبارة أخرى، ارتفع مستوى الأسعار، وإذا ازداد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها، وبعبارة أخرى انخفض مستوى الأسعار).
ثم كانت تحليلات الاقتصادي "كينز"، حيث ركز على العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي، وخاصة ما يتعلق بالميل للاستهلاك، وسعر الفائدة، والكفاءة الحدية لرأس المال. وهكذا توصل "كينز" إلى أن التضخم هو: زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار، وبعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية.
وفي النصف الثاني للقرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة، بحيث جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، أو بعبارة أدق تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار.

3- أنواع التضخم

أ- **التضخم الأصيل:** يتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدّلات الإنتاج مما ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار.
ب- **التضخم الزاحف:** يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار.
ج- **التضخم المكبوت:** وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي وارتفاع الأسعار.
ه- **التضخم المفرط:** وهي حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية يترافق معها سرعة في تداول النقد في السوق، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية، كما حصل في كل من ألمانيا خلال عامي 1921 و1923 وفي هنغاريا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية.

4- أسباب نشوء التضخم

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب:
أ- **تضخم ناشئ عن التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أو غير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ب- تضخم ناشئ عن الطلب: ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج. مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ج- تضخم حاصل من تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد: حتى لو كان هذا الطلب مفرطاً أو لم يكن هناك تركز اقتصادي إذ أن الأسعار تكون قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب .

ه- تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى، تمارس من قبل قوى خارجية: كما يحصل للعراق وكوبا ولذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة.

5- العلاقة بين التضخم وسعر الصرف:

تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحداً من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأية دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أم الدول النامية، وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة، ومن أشد هذه العوامل الاقتصادية، التضخم، ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق، اللذان يعكسان أثرهما في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني.

6- العلاقة بين التضخم وارتفاع الأسعار

وتفسير التضخم بوجود فائض الطلب يستند إلى المبادئ البسيطة التي تتضمنها قوانين العرض والطلب، فهذه القوانين تقرر أنه - بالنسبة لكل سلعة على حدة - يتحدد السعر عندما يتعادل الطلب مع العرض.. وإذا حدث إفراط في الطلب - فإنه تنشأ فجوة بين الطلب والعرض، وتؤدي هذه الفجوة إلى رفع السعر، وتضيق الفجوة مع كل ارتفاع في السعر حتى تزول تماماً وعندئذً يستقر السعر ومعنى ذلك أنه إذا حدث إفراط في الطلب على أية سلعة فإن التفاعل بين العرض والطلب كفيل بعلاج هذا الإفراط عن طريق ارتفاع الأسعار.

وهذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل بها المجتمع فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فإن إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات - أو الجزء الأكبر منها - يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذه هي حالة التضخم.

7- العلاقة بين التضخم والكساد:

شهد الاقتصاد العالمي عدة تقلبات وموجات من التضخم والكساد ، تعود في الأساس إلى عدم مقدرة الأدوات التي تعتمد سعر الفائدة على إدارة النشاط الاقتصادي .. ولما كانت المصارف أهم أدوات تنفيذ السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق التنمية

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الاقتصادية والاجتماعية، فعندما اجتاحت العالم حالة كساد كبير حدثت بطالة قاسية فكانت النتيجة مزيدا من المجاعات والبؤس، عندئذ تصدى العالم (كينز) لدراسة تلك الظاهرة ووضع تعريفا لتلك الظاهرة جاء فيه أن الكساد أو الركود يعني الهبوط المفاجئ للفاعلية الحدية لرأس المال بإحداثه نقصا في الاستثمارات وفي الطلب الفعال. كل ذلك يؤدي إلى عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، بحيث ينخفض الاستثمار وتقل العمالة، ويقل الدخل، ويميل الناس إلى الاكتناز، ويتراكم المخزون لدى أرباب العمل، وما إلى هنالك. أما تعريفات الاقتصاديين المعاصرين لتلك الظاهرة فأهمها التعريف الذي جاء فيه: (إن مظهر الركود الاقتصادي يتجلى في تزايد المخزون السلعي فيما بين التجار من ناحية والتخلف عن السداد للأوراق التجارية والشيكات فيما بين التجار من ناحية أخرى)

8- إجراءات الحد من التضخم

يمكن الحد من التضخم ولاسيما في الدول المتقدمة بتنفيذ إجراءات السياستين المالية والنقدية:

أ- السياسة المالية:

أولاً: تضع وزارة المالية السياسة المالية للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض (surplus) في الموازنة (Budget) يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة. وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم.

ثانياً: قيام وزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور وبالتالي سحب النقد المتوفر في السوق ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد.

ثالثاً: زيادة الضرائب على السلع الكمالية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.

رابعا: خفض الإنفاق الحكومي: يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق، وبالتالي فإن الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق.

ب- السياسة النقدية:

تتولى المصارف المركزية (البنوك المركزية) في الدول المختلفة وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية:

أولاً: الأدوات الكمية:

زيادة سعر إعادة الخصم: ومن النشاطات الاعتيادية التي تقوم المصارف التجارية بها: خصم الأوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق ويعد هذا الإجراء واحداً من الإجراءات لمكافحة التضخم.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

دخول المصارف (البنوك المركزية) إلى الأسواق: بائعة للأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزاء من السيولة المتداولة في السوق. أو ما يسمى بدخول السوق المفتوحة.

زيادة نسبة الاحتياط القانوني: تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الائتمانية لدى المصارف.

ثانياً: الأدوات النوعية:

أما الأدوات النوعية فإنها تتلخص بطريقة الإقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الائتمان المصرفي، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وهذه السياسة فعالة في الدولة النامية بشكل أكبر مما في دول أخرى.

ثالثاً: معدلات الفائدة:

غالباً ما تقترن معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترضة سواء أكانت هذه المصادر قصيرة، أم متوسطة، أم طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجال الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل في حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تكون بين السعرين وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي.

وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استغلال هذه الفرص الاستثمارية. ولتوقعات المستثمرين أثر واضح في زيادة الطلب على رؤوس الأموال، إذ تتجه توقعاتهم بأن الحالة الاقتصادية في تحسن وأن رواجا اقتصادياً سيؤدي إلى توفر فرص استثمارية متاحة أمام المستثمرين ولذلك يزداد الطلب على رؤوس الأموال وعلى شكل قروض قصيرة الأجل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة القصيرة الأجل بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل خلافاً للقاعدة التي تقول أن أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل أكثر من الفوائد على القروض قصيرة الأجل.

وتتأثر أسعار الفائدة بعدة عوامل يترتب على مؤثرات هذه العوامل أن يطلب المقرض (الدائن) علاوات تضاف إلى أسعار الفائدة الحقيقية ومن أبرز هذه العوامل.

- **معدل التضخم:**

تؤثر معدلات التضخم في تكاليف الإنتاج الصناعية لمنشآت الأعمال عموماً ولذلك يزداد الطلب على رأس المال لتغطية هذه التكاليف. وكما أشير إليه سابقاً فان انخفاض القوة الشرائية للنقد تسبب ازدياد الحاجة إلى التمويل. وعلى افتراض أن تقديرات إحدى منشآت الأعمال، أشارت إلى أن كلفة خط إنتاجي مقترح ضمن خطتها السنوية

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

للسنة القادمة بلغت (10) مليون دينار، وعندما أراد تنفيذ الخط الإنتاجي تبين أن هذا المبلغ لا يكفي لتغطية تكاليف إقامة هذا الخط الإنتاجي، بل يتطلب (15) مليون دينار.
هذه الزيادة ناتجة عن ازدياد معدل التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية، مما أدى إلى زيادة الطلب على رأس المال وزيادة الطلب هذه، تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة على التمويل المقترض، إذا تأثر القرارات المالية لمنشأة الأعمال ولا يقتصر التأثير على أسعار الفائدة بل يؤثر التضخم في أسعار الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وتنسجم أسعار الفائدة مع معدلات التضخم. ففي ألمانيا كانت أسعار الفائدة أقل من نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية ويعود السبب إلى أن معدل التضخم في ألمانيا كان أقل منه في الدولة الأخيرة.

- **العرض والطلب:**

يزداد الطلب على اقتراض الأموال في الحالات التي يكون فيها الاقتصاد الوطني للدولة في حالة انتعاش ورواج, وذلك لتوفر فرص استثمارية للمستثمرين وباختلاف مستويات العائد والمخاطرة المتوقعين لأية فرصة استثمارية, يتم اختيارها, ويصاحب هذه الزيادة في الطلب على الأموال زيادة في أسعار الفائدة, في حين زيادة عرض الأموال يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

جامعة وهران 2 محمد بن احمد
كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، العلوم التجارية و العلوم المحاسبية والمصرفية
السنة الأولى جذع مشترك
مقياس : مدخل إلى الاقتصاد
المحاضرة الثانية عشر: البطالة في الاقتصاد.

تعد البطالة من أخطر و أكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم و الدول، و تختلف حدتها من دولة لأخرى و من مجتمع لآخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية و تمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي.

1 ـ تعريف البطالة.

إن أي شخص يتعرض لهذا المصطلح يقر بإمكانية تعريف البطالة على أنها " عدم امتهان أي مهنة". و في حقيقة الأمر أن هذا التعريف غير واضح و غير كامل، إذ لا بد من إعطاء هذه الظاهرة حجمها الاقتصادي بعيدا عن التأويلات الشخصية .

في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمـل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده ". بإثراء التعريف السابق يمكن أن نحدد الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي:

- العمال المحبطين و هم الذين في حالة بطالة فعلية و يرغبون في العمل، و لكنهم لم يحصلوا عليه و يئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل. و يكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.
- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل و هم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.
- العمال الذين لهم وظائف و لكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض العطل و غيرها من الأسباب.
- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، و هم من يعملون لحساب أنفسهم.
- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد.
- الأشخاص القادرين عل العمل و لا يعملون مثل الطلبة، و الذين بصدد تنمية مهاراتهم.
- الأشخاص المالكين للثروة و المال القادرين عن العمل و لكنهم لا يبحثون عنه.
- الأشخاص العاملين بأجور معينة و هم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، و في ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين.

2 ـ أنواع البطالة

يمكن تحديد أنواع البطالة فيما يلي:

أ ـ البطالة الاحتكاكية.

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. و هي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيـه الباحثـون عن العمل.

SAHLA MAHLA

وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم. تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل : صغار السن و خريجي المدارس و الجامعات ...الخ.
يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي :
- الافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح .
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق.
- التغير المستمر في بيئة الأعمال و المهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة
ومتجددة باستمرار.

ب ـ البطالة الهيكلية.

إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، و هي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد . يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد. ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة.

تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف و التباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملـــة و هيكل الطلب عليها. يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين و الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة.

قد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديـد و الذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول الناميـة بسبب ا ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة . هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى.

ج- البطالة الدورية أو الموسمية.

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال و عدم كفاية الطلـب الكلي على العمل كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية . يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلـي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة.

تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين و عددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتـاح و عليـه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يسـاوي عـدد الأشخـاص العاطلين عن العمل.

تعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هي على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا.

يتقلب مستوى التوظيف و الاستخدام مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بين الانكماش و التوسع (يزيد التوظيف خلال فترة التوسع و ينخفض خلال فترة الكساد) و هذا هو المقصود بالبطالة الدورية.

3 ـ تصنيفات أخرى للبطالة

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

إضافة لما تم تحديده من أنواع للبطالة، يضيف الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي لذلك التصنيفات التالية للبطالة.

أ ـ البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية .

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب و قادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.

ب ـ البطالة المقنعة و البطالة السافرة .

تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض. أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين و الراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماما عن العمل ، قد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية.

ج ـ البطالة الموسمية و بطالة الفقر.

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال مثل الزراعة، السياحة ، البناء وغيرها و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية، و يشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية و الفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى. أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب خلل في التنمية و تسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصاديا.

د ـ البطالة الطبيعية.

تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية و البطالة الاحتكاكية و عند مستوى العمالة الكاملة،و يكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل يساوي لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب.و عليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل.

عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي و بذلك
تعم البطالة الدورية.

4ـ معدل البطالة

يعرف معدل البطالة (TC) كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة أي= :

$$TC = STR/PA$$

TC: معدل البطالة
STR: العمال العاطلين
PA: الفئة النشيطة

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

إذا كان هذا المعدل صغيرا، فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل وإذا كان كبيرا معناه أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم الاستقرار وأن مناصب العمل الشاغرة تملأ بسهولة. إن هذا المعدل يعكس نسبة المجموعة التي تكون في وقت معين راغبة في العمل لكنها لا تجد الفرصة. لكنها بالضرورة لا تعطي أي فكرة عن الضيق الاقتصادي الذي يعانيه أفراد هذه المجموعة وذلك لعدة أسباب:

- هذا المعدل لا يأخذ بعين الاعتبار الذين لا يبحثون عن عمل أو الذين توقفوا عن البحث بعد أن يئسوا من الحصول على وظيفة فهؤلاء الأفراد ليسوا مضمنين في عدد العاطلين
- إحصاءات البطالة لا تفيدنا عن مستويات كسب العمل الخاص بالأفراد العاملين، وعما إذا كانت هذه المستويات تزيد على حد الفقر أم لا .
- ينتمي العديد من العمال العاطلين إلى أسر بها أكثر من عامل يحقق دخلا، فكثيرا منهم من الشباب وهم عادة ليسوا بالعائل الأول للأسرة .
- الكثيرين من العمال العاطلين يحصلون على دعم للدخل خلال فترة تعطلهم من العمل، سواء تعويضات حكومية للبطالة أو مدفوعات داعمة من هيئات خاصة .
- بيانات معدل البطالة تقدم لنا معلومات عن النسبة العاطلة من القوى العاملة ولا تعطينا أي فكرة عن النسبة العاملة من السكان، إنما معدل العمالة أو معدل الشغل هو الذي يعطينا فكرة عن هذه النسبة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر